الأمم المتحدة

A/C.2/55/SR.25

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
27 February 2001
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الخامسة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ،٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد نيكوليسكو ..... (رومانيا)

ثم: السيد حنيف (نائب الرئيس) ..... (باكستان)

ثم: السيد نيكوليسكو (الرئيس) ..... (رومانيا)

المحتويات

البند ٩٤ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(ج) التنمية الثقافية (تابع)

البند ٩٩ من جدول الأعمال: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧ – ٢٠٠٦) (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-70915 (A)
0070915

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

البند ٩٤ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(ج) التنمية الثقافية (تابع)

مشروع القرار *A/C.2/55/L.10*

١ - **السيد سفيتوغورسكي مارينو** (أورغواي): قدَّم مشروع القرار المتعلق بالتنمية الثقافية نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين وحثّ على اعتماده بتوافق الآراء.

البند ٩٩ من جدول الأعمال: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧ - ٢٠٠٦) (تابع) (A/55/74 و A/55/139-E/2000/93 و A/55/257-S/2000/766 و A/55/310 و A/55/375 و A/55/407)

٢ - **السيد مورات** (هايتي): قال إن هناك علاقة بين الفقر، من ناحية، ومسائل الأمن والضعف والهويَّة والتكامل والثقافة والدخل من ناحية أخرى. وأضاف أن الفقر يعني عدم كفاية مستوى المعيشة وضعف الصحة، وانخفاض مستوى الإسكان أو التشرُّد، والبطالة والاستبعاد الاجتماعي والأميَّة. وذكر أن الفقر المدقع هو أيضا قاتل لا يلين. وأضاف أنه في مواجهة هذا البلاء أكد المجتمع الدولي من جديد، في "القمة العالمية للتنمية الاجتماعية"، أن الحق في التنمية، الذي يشمل القضاء على الفقر، هو حق أساسي من حقوق الإنسان.

٣ - وواصل حديثه قائلا إنه في سياق "عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر ١٩٩٧ - ٢٠٠٦" أدَّى عدد من العوامل، بينها تباطؤ النمو الاقتصادي في البلدان النامية نتيجة للأزمة المالية الآسيوية وانخفاض أسعار السلع الأساسية، إلى إعاقة الجهود الأولى. وأضاف أنه على ما يبدو فإن هدف تقليل الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، وهو الهدف الذي حُدِّد في "قمة الألفية"، قد أصبح بعيد المنال.

٤ - واستطرد قائلا إنه في مواجهة تزايد اللامساواة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة كان العقد مبادرة جديرة بالترحيب. واستدرك قائلا إنه بعد انقضاء السنوات الثلاث الأولى من بدء تنفيذ العقد كان هناك ما يدعو للخوف من أن يلقى نفس المصير الذي لقيته أربعة عقود إنمائية أخرى للأمم المتحدة، وهي عقود معروف عنها أن وعودا قُطِعَت فيها لم تتحقق.

٥ - واستمر في حديثه قائلا إن البلدان الدائنة قد بَذَلَت جهودا لتخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة من خلال "المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون" ومبادرة كولونيا المعزَّزة لعام ١٩٩٩. واستدرك قائلا إنه مع ذلك فإن آثار تلك الجهود كانت محدودة، وإن وفده يود أن يشهد تقديم شروط أكثر سخاءً ومرونة، بموجب مبادرة كولونيا، إلى أقل البلدان نموا البالغ عددها ٤٨ بلدا. وذكر أنه ينبغي زيادة التأكيد على القروض الصغيرة التي ثبت أنها وسيلة فعَّالة لإيجاد الوظائف وتشجيع تحقيق الاكتفاء الذاتي فيما بين الفقراء. وأشار إلى أن مكافحة الفقر تتطلب تحقيق النمو الاقتصادي المستدام الذي يؤدي إلى إيجاد وظائف منتِجة.

٦ - وتابع حديثه قائلا إنه ينبغي أن يَنْتُج عن تحرير التجارة وعولمة الاقتصادات فتح سُبُل جديدة أمام جميع البلدان، غير أن البلدان الفقيرة تجد صعوبة في الاستفادة من الوضع. وأضاف أنه لذلك فإن وفده يدعو إلى أن يلتزم المجتمع الدولي بمساعدة البلدان الفقيرة على مواءمة مؤسساتها مع البيئة التجارية الجديدة من خلال تعزيز قدراتها الإنتاجية

وزيادة فرص وصول سلع تلك البلدان إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، وكذلك من خلال إنشاء آلية لنقل التكنولوجيا. وذكر أن مكافحة الفقر تدعو إلى إنشاء آليات لتعزيز المشاركات على المستويين الدولي والوطني. واختتم حديثه قائلا إن القضاء على الفقر لن يظل مجرد حلم إذا ما تم تعزيز الإرادة السياسية والتضامن والمشاركة.

٧ - **السيد كوينـدوا** (كينيا): قال إنه منذ "قمة كوبنهاغن" حدَّدت بلدان كثيرة أهدافا وطنية لتقليل الفقر ووضعت خططا واستراتيجيات للقضاء على الفقر، وإن بلده من بين تلك البلدان. وأضاف أن الفقر متفشٍ في كينيا؛ إذ أن نصف السكان هم من الفقراء، كما أن النساء يشكِّلن غالبية الفقراء. وذكر أن الحكومة قد اتخذت تدابير لتعزيز الانتعاش الاقتصادي والنمو المستدام، وأن هذه العملية تتمحور حول إيجاد بيئة مواتية لازدهار الاقتصاد يسود فيها السلام والاستقرار السياسي.

٨ - وتابع حديثه قائلا إن الجهود التي يبذلها بلده قد أعاقتها عوامل داخلية وخارجية، وهي عوامل تشمل ضعف الهيكل الأساسي، ونقص رأس المال والتكنولوجيا، وسوء الأحوال الصحية، وانتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وأضاف أنه في حين أدَّت العولمة إلى تعزيز الاتصالات والنمو وتنمية الاقتصاد العالمي فإن التغيُّر السريع الذي نتج عن ذلك كان مصحوبا بزيادة البطالة والفقر والتفكك الاجتماعي. وأشار إلى أن قدرة البلدان النامية على المشاركة بالكامل في "منظمة التجارة العالمية" ستكون أحد العناصر التي ستحدِّد نتائج الجهود الرامية إلى تقليل الفقر.

٩ - واستمر في حديثه قائلا إن وفده يدعو الأمم المتحدة إلى تعزيز وكالاتها الإنمائية من أجل تمكينها من تنفيذ ولاياتها. وأضاف أنه ينبغي زيادة قدرة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) على معالجة المسائل المتعلقة بالمأوى. وذكر أن انخفاض مستوى الإسكان هو مؤشر للفقر في المناطق الريفية والحضرية على حدٍ سواء، ولذلك فإن وفده يؤيد الهدف المتعلق بإدخال تحسينات كبيرة على حياة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون شخص من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠، وهو الهدف المحدَّد في "إعلان الألفية". وذكر أن الإعلان يدعو أيضا الأمم المتحدة إلى القيام بدور أكثر فعالية في مبادرات تقليل الفقر وذلك بكفالة وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية، وخاصة بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

١٠ - **السيد سفيتوغورسكي مارينو** (أورغواي): قال إنه مما يثير مشاعر الحزن أن ما يزيد عن بليون شخص يعيشون على دخل يقل عن دولار واحد في اليوم، وإنه إذا استمر الوضع الحالي لتباطؤ النمو الاقتصادي وحدوث أزمات من حين لآخر من المرجَّح أن هذا العدد لن ينخفض في المستقبل القريب. وأضاف أن المناقشات التي جرت مؤخرا بشأن تقليل الفقر كانت تتسم بحسن النيَّة، غير أن ما تحقق في الواقع على مدى السنوات العشرين الماضية كان ضئيلا.

١١ - وواصل حديثه قائلا إنه ينبغي أن تكون مكافحة الفقر هي هدف المنظمة الذي له أعلى الأولويات؛ ولذلك فإن إعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر كان مشجِّعا للغاية. وأضاف أن تحقيق هذه المهمة يمثل ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية بالنسبة للأمم المتحدة.

١٢ - واستطرد قائلا إنه لمكافحة التصحُّر يجب زيادة الاستثمار في الموارد البشرية، كما ينبغي أن توجَّه البرامج نحو أكثر الفئات تضررا ونحو الشباب. وأضاف أنه باستثارة ما لدى الشباب من مشاعر المثالية والابتكارية والحيوية

سيكون من الممكن تجنيدهم في معركة القضاء على الفقر. وذكر أن الدراسات التي أجرتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) تبيِّن أن الشباب لا يفكِّرون في اتخاذ الزراعة كمهنة لأنهم يربطونها بالعمل البدني الشاق وبالأجر المنخفض. واختتم حديثه قائلا إنه قد قُدِّمَت توصيات مشتركة من جانب مجلس الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بأن تنشئ الحكومات برامج لتحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية لتشجيع الشباب على العيش، والإقامة، في تلك المناطق.

١٣ - **السيد ديالو** (غينيا): قال إنه بالإضافة إلى العولمة وعبء الديون وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية فإن النزاعات المسلحة قد أسهمت بدرجة كبيرة في تعميق الفقر في البلدان النامية. وأضاف أن النزاعات المسلحة التي نشبت على مدى العقد الماضي في سيراليون وليبريا المجاورتين لبلده قد أدت إلى تدفُّق ما يزيد عن ٧٠٠ ٠٠٠ لاجئ إلى بلده، وهو ما كان له أثر على مستوى معيشة السكان المضيفين وأدى إلى حدوث تباطؤ اقتصادي. وذكر أن الحكومة قد اضطُرَت لإعادة تخصيص الأموال بعيدا عن التنمية والقطاعات الاجتماعية من أجل تأمين حدودها والقيام بعمليات لحفظ السلام. وأشار إلى أنه ينبغي ألاّ يدَّخِر المجتمع الدولي وسعا في القضاء على تجَّار الحرب الذين هم، في الواقع، "تجَّار فقر" أيضا. وقال إنه إذا كانت الأموال التي خُصِّصَت لأنشطة حفظ السلام في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠٠٠ وحده، والتي بلغت قيمتها ٢,١ بليون دولار، قد استُثمرت في مشاريع التنمية لكانت البشرية قد قطعت شوطا بعيدا في القضاء على الفقر.

١٤ - واستطرد قائلا إن حكومته تسعى لخفض نسبة السكان الفقراء من ٤٠ في المائة إلى ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠. وأضاف أنه لتحقيق هذا الهدف بدأت الحكومة في إجراء إصلاحات من أجل تعزيز إطار الاقتصاد الكلي، وضمان الإدارة الفعَّالة للموارد العامة، وتحسين المناخ بالنسبة للقطاع الخاص، كما أنها تركِّز على القطاع الريفي باعتبار أن أفقر فئة من السكان تعيش في المناطق الريفية. وذكر أنه قد جرى تشجيع مشاركة المجتمع المحلي في جهود التنمية، وهو ما أدى إلى تحسينات كبيرة في معدلات الالتحاق بالمدارس وفي شمولية الرعاية الصحية والهيكل الأساسي للنقل وفرص الحصول على مياه الشرب المأمونة في المناطق الريفية.

١٥ - وتابع حديثه قائلا إن حكومته قد استفادت أيضا من المبادرة المتعلقة بتقليل ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهي تخطط لاستخدام الموارد الناتجة في تمويل برامج تقليل الفقر. واختتم حديثه بالإعراب عن تقدير بلده للجهات الإنمائية الشريكة الثنائية والمتعددة الأطراف لما تقدمه من مساهمات كبيرة.

١٦ - **السيدة باي** يونغجي (الصين): قالت إنه في منتصف عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر، يناضل سكان البلدان النامية كل يوم للبقاء على قيد الحياة. وأضافت أن الهدف الذي حدَّدته قمة الألفية بخفض نسبة عدد سكان العالم الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ ينبغي أن يكون هدفا للعقد أيضا. وذكرت أنه يجب أن تعالج جهود مكافحة الفقر الأسباب الجذرية للفقر؛ وأن السبيل الوحيد للهروب من الفقر هو سبيل التنمية. وأضافت أنه ينبغي لذلك وضع تدابير عاجلة وطويلة الأجل بغية إدارة العولمة إدارة فعَّالة وتبادل منافعها على أساس المساواة.

١٧ - وواصلت حديثها قائلة إن وفدها يؤيد تدابير تقليل الفقر التي حدَّد الأمين العام خطوطها العريضة. وأضافت أن القضاء على الفقر هو مسؤولية يشترك فيها الجميع وتتطلب عملا دوليا مُنسَّقا. وذكرت أنه ينبغي أن تعطي الحكومات الوطنية القضاء على الفقر أولوية في استراتيجياتها الإنمائية

الاقتصادية والاجتماعية، مع مراعاة الحاجات الخاصة لبلدانها. وأشارت إلى أنه يجب أن يعمل المجتمع الدولي، بدوره، على إيجاد بيئة خارجية داعمة بزيادة فرص التصدير أمام البلدان النامية ونقل التكنولوجيا إلى تلك البلدان، وكذلك بتقديم المساعدة المالية اللازمة لها لمكافحة الفقر. وقالت إنه ينبغي على البلدان المتقدمة النمو، بصفة خاصة، أن تزيد المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الهدف المحدَّد بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي وأن تقلل ديون البلدان النامية و/أو تلغيها. ويجب في الوقت نفسه إصلاح المؤسسات المالية المتعددة الأطراف من أجل زيادة دعمها للجهود التي تبذلها البلدان النامية لتقليل الفقر. وأضافت أنه ينبغي أن تقوم منظمة الأمم المتحدة بدور رئيسي في القضاء على الفقر وذلك بزيادة المزايا المقارنة لوكالاتها المتخصصة إلى الحد الأقصى وتعزيز التنسيق والتعاون فيما بينها.

١٨ - وتابعت حديثها قائلة إن حكومتها تبذل منذ أوائل السبعينيات جهودا كبيرة لتخفيف الفقر، وهو ما ساعد ٢٠٠ مليون مزارع على تحقيق الأمن الغذائي. وأضافت أنه بموجب برنامج لتقليل الفقر جرى تنفيذه في السنوات الخمس الماضية بالتشاور مع جهات فاعلة مختلفة استثمرت الصين قدرا كبيرا من الموارد لمساعدة المناطق الفقيرة على تحسين الأرض الزراعية وتطوير المهارات بإنشاء هيكل أساسي للري وإمدادات المياه، وكذلك لتحقيق استقرار البيئة وإدارتها. وذكرت أن عدد الفقراء في المناطق الريفية انخفض بمقدار ٨,٦ مليون شخص سنويا، ويقدَّر أن الرقم سينخفض بمقدار ١٠ ملايين أخرى في عام ٢٠٠٠. واختتمت حديثها قائلة إنه في حين تحسَّن وضع الفقراء بالنسبة للإسكان والصحة والتعليم والوصول إلى العلم والتكنولوجيا، وتم إدخال تغييرات واسعة النطاق في القطاع الاقتصادي والاجتماعي، فإن الصين لا تزال، مع ذلك، بلدا ناميا منخفض الدخل ولا تزال قدرته محدودة بالنسبة لتوفير الحاجات الأساسية (المأكل والملبس) لسكانه.

١٩ - تولى السيدحنيف (باكستان)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٢٠ - **السيد توماس** (موزامبيق): أشار إلى أن ١,٢ بليون شخص يعيشون على دخل يقل عن دولار واحد في اليوم، وبليون شخص غيرهم لا يعرفون القراءة ولا الكتابة، وأكثر من بليون شخص لا يحصلون على المياه النظيفة، و ٢,٥ بليون شخص يفتقرون إلى مرافق الصرف الصحي، وأكثر من ١١٠ ملايين طفل في سن الدراسة الابتدائية لم يلتحقوا بالمدارس؛ وإلى أن الأمراض الوبائية، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، تودي بحياة ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم. وأضاف أن الهدف الذي حددته قمة الألفية بتقليل نسبة الأشخاص الذين يعيشون في العالم على دخل يقل عن دولار واحد في اليوم بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ وتقليل نسبة الأشخاص غير القادرين على الحصول على مياه الشرب المأمونة أو تحمل تكلفتها يمكن تحقيقه إذا أبدى المجتمع الدولي الإرادة السياسية اللازمة. وذكر أن وفده يحث الدول الأعضاء على الاستفادة من قوة الدفع التي نتجت عن قمة الألفية وعلى أن يقيم شراكة عملية ومبتكرة لتنفيذ إعلان الألفية.

٢١ - وواصل حديثه قائلا إن استمرار الفقر المدقع في وقت يتحقق فيه نمو اقتصادي عالمي ثابت هو أمر مثير للحرج من الناحية السياسية وغير مقبول أخلاقيا. وأضاف أن مشاركة بلدان مختلفة في الاقتصاد العالمي على مستويات مختلفة للتنمية تؤدي إلى اللامساواة والتهميش. وذكر أنه يجب التوصل إلى طرق لكفالة توزيع فوائد العولمة بالتساوي ولإضفاء الطابع الإنساني على العولمة. وأشار إلى أنه لن

يكون من الممكن تحقيق ذلك إلاّ بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمارات المباشرة الأجنبية؛ وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق العالمية؛ وإلغاء الديون؛ وإصلاح منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز فعاليتها في تقديم المساعدة الإنمائية. وذكر أنه في هذا الصدد يشعر وفده بالقلق العميق إزاء انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية إلى مستوى لم يسبق له مثيل – نسبة ٠,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، ولأن نسبة الاستثمار المباشر الأجنبي الذي تلقته أقل البلدان نموا في عام ١٩٩٨ لم تزد عن ٠,١٢ في المائة، ولأن البلدان التي تستفيد من المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومن ترتيبات أخرى لا تزال تفتقر إلى الموارد اللازمة للاستثمار في القطاع الاجتماعي. وحث المجتمع الدولي على مواجهة هذا الوضع.

٢٢ – وتابع حديثه قائلا إن الفقر في موزامبيق قد تفاقم بسبب الفيضانات الشديدة التي حدثت هذا العام. وأضاف أنه وفقا لما ورد في "تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩" فإن حوالي ثلثي السكان يعيشون في فقر مطلق؛ ونسبة ٦٥ في المائة تقريبا لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة وخدمات مرافق الصرف الصحي والخدمات الصحية؛ وأن نسبة ٢٥ في المائة تقريبا من الأطفال الذين هم دون سن الثالثة يعانون من نقص الوزن. وذكر أن القضاء على الفقر هو العنصر الأساسي في خطة السنوات الخمس التي وضعتها حكومته للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤. وأشار إلى أن خطة العمل للقضاء على الفقر المطلق، التي اعتُمِدَت في عام ١٩٩٩، تهدف إلى تقليل الفقر المطلق بنسبة ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠ من خلال تحقيق النمو الاقتصادي السريع والمستدام؛ وتنمية رأس المال البشري عن طريق الاستثمار العام؛ وزيادة الإنتاجية الزراعية؛ وتطوير الهياكل الأساسية الرئيسية في المناطق الريفية؛ وتقديم الضمان الاجتماعي للفئات الأكثر ضعفا؛ وتعزيز العمالة والعمالة الذاتية في المناطق الريفية والمناطق الحضرية؛ وتحسين القدرة الوطنية على رصد الفقر وتقييمه. وذكر أن الخطة قد وُضِعَت بالتشاور مع جميع الجهات الفاعلة والجهات المعنية، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بأسره. وقال إنه يجب أن يفي المجتمع الدولي بالالتزامات التي تعهَّد بها في قمة الألفية، وإلا فإنه سيخاطر بفقدان الثقة فيه. واختتم حديثه قائلا إنه في حين ينبغي أن يتم محليا تصميم وتنفيذ برامج القضاء على الفقر فإن إقامة التعاون الدولي وتقديم المساعدة الدولية لهما ضرورة لتنفيذ تلك البرامج في البلدان الفقيرة التي لا تتوفر لديها موارد كافية لهذا الغرض.

٢٣ – **السيد أفراهامي** (إسرائيل): قال إن الطريقة الوحيدة لضمان تقديم المعونة الغذائية الطارئة – وخاصة عند إعادة توطين السكان المشرَّدين، والقضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي الأساسي، هي تشجيع البلدان على تعزيز القطاع الأساسي فيها من خلال تقديم التكنولوجيا الزراعية. وأضاف أنه لا توجد طرق مختصرة لتحقيق الأمن الغذائي؛ إذ أنه يتطلب استثمارات أساسية في تنمية الموارد المائية ونقل المياه وتوزيعها، والتعجيل بتدريب المزارعين وتنظيم نُظُم الدعم لضمان تقديم المدخلات الزراعية في الأوقات المناسبة، وكذلك تنظيم مرافق التخزين ومنافذ السوق. وبالنظر إلى أنه قد تبيَّن أن مشاريع المياه الكبرى تصعب إدارتها وتكون في كثير من الأحيان مضرة بالبيئة فإن التحدي الذي يواجه العالم سيتمثل في الأخذ بالمبتكرات العلوم الزراعية والتعليمية والبيئية، ولكن مع المحافظة على لا مركزية نُظُم تخزين الأغذية.

٢٤ – واستطرد قائلا إنه في العقد الماضي بدأ مركز التعاون الدولي التابع لوزارة الخارجية في إسرائيل عددا من المشاريع البيانية في مناطق شبه قاحلة، وهي مشاريع مصمَّمة لتقديم

التعليم إلى المزارعين في أقل المناطق نموا في مجال التقنيات الزراعية الحديثة الأكثر كفاءة. وأضاف أنه يجري في هذا السياق تشجيع استخدام المياه على نحو يتسم بالكفاءة من خلال جمع مياه الأمطار وتخزينها وإنشاء نُظُم للري بالمياه المضغوطة. وذكر أن إسرائيل تقوم بتطوير نُظُم مبتكرة للرش الدقيق والري بالتنقيط، وهي نُظُم يمكن أن يستخدمها المزارعون لإنشاء مرافق صغيرة خاصة بهم لجمع المياه وتخزينها من أجل حدائق السوق. وذكر أن حكومته تسعى إلى كسب تعاون البلدان المانحة وهيئات الأمم المتحدة من أجل إقامة مشاريع كبرى لتطوير مشاريع إيضاحية صغيرة ومتوسطة الحجم في المناطق الضعيفة وبينها مناطق في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط. واختتم حديثه قائلا إن هذه المشاريع يمكن مواءمتها مع الظروف المحلية، كما أنها ستشكِّل خطوة أولية في تشجيع القيام بأعمال متعددة التخصصات من أجل تقليل الفقر.

٢٥ - **السيد هتوو** (ميانمار): قال إن وفده قد شجَّعه اتفاق وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات "بريتون وودز" في الرأي بالنسبة للقضاء على الفقر، ويعتقد بأن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والورقات المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر التي أعدها البنك الدولي ستعالج المشكلة بطريقة ملائمة تتسم بالشمولية والتماسك. وأضاف أنه من أجل تحقيق تقدُّم في تقليل الفقر، يجب المحافظة في الأجل الطويل على احتمالات النمو في البلدان النامية التي ظهرت منذ حدوث الأزمة المالية الآسيوية، غير أنه على الرغم من أن النمو الاقتصادي هو شرط أساسي حيوي لتقليل الفقر فإن هناك حاجة أيضا إلى اتباع نهج مُنسَّق متعدِّد الاتجاهات. وذكر أنه يجب أن تكون الاستراتيجيات موجَّهة نحو ضمان الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية والتعليم، وضمان بناء قدرات الفقراء، بما في ذلك إمكانية الحصول على الموارد المنتِجَة، وتقديم حوافز إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتقديم القروض الصغيرة، وتعزيز الأمن الغذائي. وقال إنه يجب أيضا أن تؤدي استراتيجيات تقليل الفقر إلى تشجيع تحقيق المساواة في توزيع الدخل وتقليل تدهور البيئة إلى الحد الأدنى.

٢٦ - وتابع حديثه قائلا إن مواصلة تحرير التجارة من جانب البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حدٍ سواء هي مُكوِّنة أساسية أخرى لاستراتيجيات القضاء على الفقر. وأضاف أنه ينبغي زيادة قدرة البلدان النامية على الوصول إلى الأسواق، وخاصة بالنسبة للسلع الأساسية الزراعية والمنسوجات، كما ينبغي أن تتاح لأقل البلدان نموا الفرصة للوصول على نحو شامل ويمكن التنبؤ به إلى الأسواق بدون فرض رسوم وتحديد حصص. وذكر أنه ينبغي، إضافة إلى ذلك، حث البلدان النامية على اتباع سياسات تشجِّع الاستثمار المباشر الأجنبي، كما ينبغي زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تُقدَّم إلى البلدان غير القادرة على جذب الاستثمارات، وكذلك المساعدة التي تقدمها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. وأضاف أن تخفيف عبء الديون سيؤدي أيضا إلى إيجاد موارد لتنفيذ استراتيجيات مكافحة الفقر في البلدان النامية. وأعرب في هذا السياق عن ترحيب وفده بالمبادرات التي قدمتها مؤخرا غالبية البلدان المتقدمة النمو، وبينها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وإيطاليا، لإلغاء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وذكر أنه على الرغم من أن المسؤولية الأساسية عن تنفيذ استراتيجيات مكافحة الفقر تقع على عاتق بلدان منفردة فإنه ينبغي أن يقدِّم المجتمع الدولي تعاونه الفعَّال لتحقيق هذا الغرض، مع احترام الملكية القطرية والاستراتيجيات والأولويات الإنمائية المحدَّدة للبلدان النامية.

٢٧ - وتابع حديثه قائلا إن ميانمار تعالج مشكلة تقليل الفقر في سياق التنمية الاقتصادية العامة الأوسع نطاقا. وأضاف أنه بالنظر إلى أن حوالي ثلثي سكان ميانمار يعملون

في الزراعة فإن تحقيق الأمن الغذائي وزيادة الإنتاج الزراعي ورفع الإنتاجية هي مجالات التركيز الأساسية لاستراتيجيتها الإنمائية. وذكر أنه يجري بذل جهود لميكنة الزراعة وزيادة مساحة الرقعة المزروعة وتشجيع الزراعة على نطاق كبير وإنشاء المستوطنات الزراعية؛ غير أن المزارعين التقليديين كثيرا ما يكونون مفتقرين للأسمدة الأساسية والماكينات وأنواع المحاصيل عالية الغلّة لهذا الغرض. وذكر أن الحكومة تشجِّع القطاع الخاص على زيادة مشاركته النشطة في القطاع الزراعي، وتعمل على إقامة مناطق صناعية في جميع أنحاء البلد كحافز لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأضاف أنه في محاولة لتوسيع الهيكل الأساسي، تقوم الحكومة بإنشاء طرق استراتيجية تمتد من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب، كما تقوم بإنشاء طُرُق تؤدي إلى المناطق الريفية وجسور رئيسية تعبُر الأنهار وتجمُّعات لنُظُم الري وسدود وخزَّانات متعددة الأغراض. وأشار إلى أن الحكومة تعطي أعلى الأولويات للخدمات الصحية الأساسية وللخدمات التعليمية. ومن هذه الناحية، أعرب عن تقديره لوكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني التي كمَّلَت الجهود التي تبذلها الحكومة لتقديم الخدمات الصحية الأساسية على مستوى القاعدة الشعبية. وقال إن زيادة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي والمساعدة المتعددة الأطراف والثنائية ستؤدي إلى إعطاء زخم إضافي لتلك الجهود. واختتم حديثه قائلا إن القضاء على الفقر يمثل مشكلة عالمية تدعو إلى توفُّر إرادة سياسية عالمية وملكية عالمية، بالإضافة إلى ملكية قطرية، وإلى اتباع نهج منسَّق على المستوى الدولي.

٢٨ - **السيد موروياما** (اليابان): قال إن الفقر واللامساواة لا يزالان متفشيين في العالم اليوم. وذكر أن الدخل المتوسط لأغنى ٢٠ في المائة من البلدان يعادل ٣٧ ضعف المتوسط لأفقر البلدان. وأضاف أنه في حين زاد نصيب الفرد من الدخل في شرقي آسيا بأكثر من سبعة أضعاف ما كان عليه في الستينيات فإنه انخفض في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وغيرها من أقل البلدان نموا عمَّا كان عليه في عام ١٩٧٠. وأضاف أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) قد أدى إلى تفاقم هذا الوضع لأنه خفَّض العمر المتوقَّع عند الولادة بمقدار ١٧ عاما في عشرة بلدان على الأقل. وأضاف أنه من الواضح أن أفريقيا لا تزال تحتاج إلى اهتمام خاص؛ ولذلك فإن حكومته تدعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده لتعزيز التنمية الأفريقية وتحقيق هدف خفض عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٢٩ - واستطرد قائلا إنه في حين لا يوجد توافق في الآراء بشأن الكيفية التي يمكن بها القضاء على الفقر فإن هناك، كما يبدو، روابط واضحة بين الفقر، من ناحية، وتدهور البيئة ونشوب النزاعات والتعليم الأساسي وتوفُّر المياه المأمونة وحدوث الكوارث الطبيعية من ناحية أخرى. وأضاف أنه في حين أن العولمة لها إمكانات هائلة بالنسبة لإيجاد فرص جديدة للبشرية فإنه يجب ضمان أن تتاح فوائدها للجميع، وإلا فإنها قد تؤدي إلى زيادة اتساع الهوَّة الموجودة بين الناس في مختلف مراحل التنمية. وذكر أن حكومته قد طلبت من منظومة الأمم المتحدة أن تعمل مع مؤسسات "بريتون وودز"، وخاصة البنك الدولي، بطريقة منسَّقة من أجل تسهيل التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. وأضاف أنه ينبغي أيضا أن تعمل الأمم المتحدة على تشجيع التعاون مع الجهات المانحة الثنائية. وأشار إلى أن حكومته تعمل على تسهيل ما يسمى "التعاون المتعدد الأطراف - الثنائي" الذي تعتقد أنه يتيح استخدام المزايا المقارنة للوكالات المتعددة الأطراف والثنائية بمزيد من الكفاءة والفعالية وتعزيز أثر الأنشطة الإنمائية. واختتم حديثه قائلا إنه لذلك فإن حكومته ترغب في تعزيز "التعاون المتعدد الأطراف - الثنائي" بمزيد

من النشاط مع الصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة من أجل تخفيف حدَّة الفقر.

٣٠ - **السيدة كوميلا** (أندورا): قالت إنه لحماية الفئات الأكثر ضعفا ينبغي العمل على تعزيز أية سياسة لمكافحة الفقر على المستوى الوطني من خلال الالتزام والدعم الحقيقيين على المستوى الدولي. وأضافت أن وضع سياسات اقتصادية واجتماعية لمكافحة الفقر هو أمر بالغ الصعوبة بالنسبة للبلدان المثقلة بالديون. وأعربت عن ترحيب وفدها باجتماع قمة مجموعة الثمانية الذي عُقِد في أوكيناوا في تموز/يوليه ٢٠٠٠ كجزء من مبادرة تهدف إلى مساعدة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأشارت إلى أن هذا الالتزام يمثل أول خطوة لتقليل مستوى الفقر، وهي خطوة إيجابية للغاية.

٣١ - وواصلت حديثها قائلة إنه ينبغي لأية سياسة لمكافحة الفقر أن تستهدف المرأة لأنها لا تزال تمثل أكثر الفئات تضررا. وأضافت أن خفض عدد النساء اللواتي يعشن في فقر سيؤدي، في الأجل الطويل، إلى زيادة الإنتاج وجعل الوصول إلى مستوىً حقيقي للتنمية المستدامة أمرا ممكنا. وأعربت عن ترحيبها بمبادرة القروض الصغيرة كوسيلة لإيجاد وظائف مُنتِجَة وتعزيز الاستقلالية والروح التجارية فيما بين النساء اللواتي يعشن في فقر. وذكرت أن القضاء على الفقر بين النساء سيساعد الأطفال أيضا بما يؤدي إلى كسر حلقة مفرغة.

٣٢ - واستطردت قائلة إن معركة القضاء على فقر الأطفال هي معركة لها إلحاحية شديدة. وأضافت أن نسبة الأطفال الذين يعيشون في فقر آخذة في الزيادة بسبب الأزمات الاقتصادية والنزاعات العرقية والحروب المدنية، وكذلك، على مدى السنوات القليلة الماضية، بسبب وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٣٣ - وتابعت حديثها قائلة إنه من الضروري عند بحث مسألة الفقر أن تؤخذ في الاعتبار المتغيِّرات غير المتعلقة بالنقود، لأن النزاعات والأوبئة وتدهور البيئة لها جميعها أثر على الفقر. واختتمت حديثها قائلة إنه ينبغي أن يوضع هذا في الاعتبار عند النظر في التنبؤات الإحصائية المتعلقة بالقضاء على الفقر.

٣٤ - **السيد أوتش** (كمبوديا): قال إن حكومته تعطي أعلى الأولويات لتخفيف حدَّة الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، وتوفير المساكن، وتلبية الحاجات الأساسية للفئات الضعيفة. وأضاف أنه لتحقيق هذه الأهداف وضعت حكومته استراتيجية ثلاثية الأبعاد. وذكر أن الركائز الثلاث التي تعتمد عليها هذه الاستراتيجية هي تحقيق السلام والاستقرار، ودمج كمبوديا في المجتمع الدولي، وتطوير الهياكل المالية والإدارية والقضائية وإصلاحها. وأضاف أنه في حين تحقق السلام والاستقرار فإن كمبوديا تواصل اتخاذ الخطوات اللازمة للاندماج تماما في المجتمع الدولي، مع تنفيذ المهام المتعلقة بتحقيق التنمية الداخلية وإجراء الإصلاحات.

٣٥ - وتابع حديثه قائلا إن الخروج من دائرة الفقر يحظى باهتمام بالغ من جانب الغالبية العظمى من السكان في المناطق الريفية والمناطق الحضرية على حدٍ سواء. وأضاف أن هناك حاجة إلى فهم الروابط القائمة بين الضعف الاقتصادي والفقر فهما كاملا من أجل التركيز على المسائل التي لها أولوية وعلى المشكلات التي تعوق الجهود الرامية إلى تقليل الفقر والضعف.

٣٦ - وتابع حديثه قائلا إن الأهداف الإنمائية لحكومته لعام ٢٠١٠ تشمل خفض مستوى الفقر المدقع بمقدار النصف، وزيادة نسبة الأشخاص البالغين الملمين بالقراءة والكتابة إلى ما يزيد عن ٩٠ في المائة، وضمان حصول كل شخص على

مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، وزيادة المساواة بين الجنسين.

٣٧ - واستطرد قائلا إنه على المستوى الدولي أدت العولمة المتسارعة إلى زيادة اللامساواة بين البلدان وداخلها. وأضاف أنه نتيجة لذلك تعرَّضت بلدان نامية عديدة، وخاصة أقل البلدان نموا، لخطر التهميش. وذكر أنه من الممكن أن تقوم الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بدور هام في تنسيق وتعزيز التعاون بين الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي والمؤسسات المالية من أجل ضمان توزيع فوائد العولمة بالعدل فيما بين أمم العالم وشعوبه. وأضاف أنه في حين تقع المسؤولية الأساسية عن تخفيف حدَّة الفقر على عاتق الحكومات الوطنية فإن الإجراءات الدولية لها أهمية بالغة. واختتم حديثه قائلا إن مسائل مثل ارتفاع مستويات الديون الخارجية، ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ونقل الموارد والتكنولوجيا الجديدة إلى البلدان النامية، يجب أن تُعالَج معاً بروح من المشاركة والمساواة الحقيقيتين.

٣٨ - **السيدة كروز** (السلفادور): قالت إنه منذ انعقاد القمة العالمية للتنمية الاجتماعية أصبح القضاء على الفقر مكوِّنة أساسية وهدفا رئيسيا لبرامج التنمية الوطنية، وخاصة في البلدان النامية. وأضافت أنه مع ذلك، وعلى الرغم من الالتزامات التي تعهَّد بها المجتمع الدولي، لم يكن التقدُّم الذي تحقق كافيا؛ وهو ما أبرز الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود المنسَّقة لتحقيق أهداف القضاء على الفقر. وأبرزت التدابير التي اتخذها بلدها والنتائج المشجِّعة التي تحققت بالنسبة لخفض مستويات الفقر والتي شملت وضع الخطة الإنمائية للسنوات الخمس التي عُرِفَت باسم "التحالف الجديد". وذكرت أنه لسوء الحظ فإن التقدم الذي تحقق قد تأثر تأثرا سيئا بالأزمات الاقتصادية والمالية الخارجية. وأضافت أن هذا الوضع قلَّل بدرجة كبيرة من احتمالات الوفاء بالالتزامات الدولية التي جرى التعهُّد بها في المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا، ومن بينها الالتزام بتقليل عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٣٩ - وواصلت حديثها قائلة إنها لذلك ترحِّب بالتوصيات التي قدَّمها الأمين العام والتي تهدف إلى تعزيز قدرة البلدان النامية على معالجة مشكلات العولمة.وقالت إن هناك حاجة، من هذه الناحية، إلى إتاحة الفرصة لدخول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق، كما ينبغي تشجيع نقل المعلومات والمهارات والتكنولوجيا وزيادة الموارد المالية المخصصة للاستثمار. واستدركت قائلة إنه، مع ذلك، فإن زيادة فوائد العولمة إلى الحد الأقصى تتطلب أيضا وضع سياسات محلية سليمة تعززها بيئة تمكين عالمية ويدعمها تعاون اقتصادي دولي. وذكرت أن وفدها يؤيد، من هذه الناحية، دور الأمم المتحدة باعتبارها المنظمة الدولية الوحيدة التي يوجد لديها نظام واسع النطاق للأنشطة التشغيلية التي تركِّز على القضاء على الفقر. واختتمت حديثها قائلة إن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات "بريتون وودز" والمجتمع المدني ستكون له أهمية حيوية بالنسبة لنجاح برنامج القضاء على الفقر على المستويين الوطني والدولي.

٤٠ - استأنف السيد نيكوليسكو (رومانيا) رئاسة الجلسة.

٤١ - **السيد لوكويا** (أوغندا): قال إن القضاء على الفقر سيستغرق وقتا طويلا بسبب التغيُّرات السريعة التي تحدث في العالم. وأضاف أنه ينبغي مع ذلك أن يسعى المجتمع الدولي، على الفور، إلى تخفيف المعاناة وتقليل الفقر تدريجيا بغية القضاء عليه في الأجل الطويل. وذكر أنه من الضروري لتحقيق هذا الهدف أن تُعالَج الأسباب الجذرية لانتشار الفقر، وهي أسباب داخلية وخارجية بطبيعتها. وأضاف أنه يجب، لهذا السبب، أن يحظى تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر باهتمام على المستويين الوطني والدولي

كي يتمكن المجتمع الدولي من تحقيق قدر من النجاح بحلول عام ٢٠١٥.

٤٢ - واستطرد قائلا إنه على المستوى الوطني يجب أن تُبدي الحكومات مزيدا من الالتزام في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية وذلك، في جملة أمور، بإنشاء إطار للنمو الاقتصادي والتحوُّل الهيكلي؛ واتخاذ تدابير تعزِّز بشكل مباشر نوعية حياة الناس وذلك، مثلا، بزيادة فرص الحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية؛ واتخاذ إجراءات تؤدي مباشرة إلى تعزيز قدرة الفقراء على زيادة دخلهم، بما في ذلك تمكين المرأة والنهوض بها.

٤٣ - وتابع حديثه قائلا إنه على المستوى الدولي ينبغي التشديد على زيادة الالتزامات المتعلقة بتخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة على نطاق أوسع وبشكل أعمق، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة فرص وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق، وتعزيز قواعد منظمة التجارة العالمية. وأضاف أنه ينبغي أيضا التشديد على ضمان دمج جميع البلدان النامية في الاقتصاد العالمي الذي تتزايد عولمته وتقليل مخاطر التهميش وزيادة المساعدة المقدمة لتكميل الجهود الوطنية في مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في البلدان النامية، وتعزيز دور الأمم المتحدة في معالجة مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٤٤ - واستمر في حديثه قائلا إن حكومته ملتزمة تماما بأهداف تقليل الفقر واتخذت خطوات جريئة لوضع سياسات لتحقيق هذا الهدف، ولتنفيذ تلك السياسات في بعض الأحيان حتى عندما تكون غير مقبولة على نطاق واسع. وأضاف أن الحكومة قد حدَّدت في السنة المالية الجارية تقليل الفقر على أنه الهدف الأساسي للميزانية الوطنية، كما أنها مَنَحَت أفضلية لزيادة الإنفاق في قطاعات الاقتصاد الاجتماعية الرئيسية. وذكر أنه من المهم ضمان استدامة هذه الجهود الوطنية الفردية وتنسيقها على نحو ملائم على المستويين الإقليمي والدولي. واختتم حديثه قائلا إنه، من هذه الناحية، يحثّ المجتمع الدولي على تقديم الدعم اللازم لتنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر.

٤٥ - **السيد ويلسون** (سانت فنسنت وغرينادين): تحدث نيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة وقال إن المنظمات الإقليمية والدولية تواصل تعاونها مع الحكومات الوطنية وجماعات المجتمع المدني في منطقة البحر الكاريبي لتنفيذ برامج تخفيف حدَّة الفقر. وأضاف أن التركيز الرئيسي ينَصَبّ على إنشاء آليات محدَّدة لتقليل اللامساواة التي يتعرض لها الفقراء.

٤٦ - وواصل حديثه قائلا إن تقليل الفقر هو مسألة متعددة الأبعاد؛ وإن هناك روابط بين الفقر، من ناحية، والتعليم والصحة وأسواق العمل والعلاقات بين الجنسين والعِرق من ناحية أخرى. وأضاف أن الفقر أكثر انتشارا فيما بين الفئات التي لم تنل قسطا وافرا من التعليم والتدريب النظامي والفئات التي تعاني من نقص التغذية والبطالة والجماعات العِرقية المهمَّشة.

٤٧ - وتابع حديثه قائلا إن الجماعة الكاريبية توصي بالاستثمار في رأس المال البشري من أجل التعليم والصحة، وبأن تتدخل الحكومة لضمان استخدام الموارد العامة في دعم أكثر الفئات احتياجا. وأضاف أنه ينبغي أن تُتَّخَذ إجراءات علاجية بشأن سياسات سوق اليد العاملة، مع وضع استراتيجيات لبرامج تدريب الشباب وتقديم حوافز أخرى، وإيلاء مزيد من الاهتمام للفجوة الموجودة بين الجنسين.

٤٨ - واستمر في حديثه قائلا إن عملية العولمة، وخاصة تحرير التجارة، تؤدي إلى زيادة الفقر في منطقة البحر الكاريبي، وأن الجماعة الكاريبية تواجه التحدِّي المتمثل في

تحديد كيفية الدخول في لعبة المنافسة مع عدم وجود فرص متكافئة، والقيام في الوقت نفسه بتنفيذ سياسات وطنية فعَّالة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

٤٩ - واستطرد قائلا إن هناك شكوكا بشأن الادعاءات القائلة بأن النساء اللواتي يعُلن أسرا هن أكثر عرضة للفقر مقارنة بالذكور الذين يعولون أسرا. واستدرك قائلا إن البيانات تشير، مع ذلك، إلى أن الفقر منتظم فيما بين النساء والرجال في المجتمع. وذكر أن أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو، كما يبدو، وجود تمييز بالنسبة لفرص الحصول على الموارد، وأنه للحصول على صورة أكثر وضوحا يتعيَّن جمع البيانات بانتظام. وقال إن ملامح الفقر لا يحدِّدها الدخل وحده، بل يحددها أيضا مدى الحصول على الخدمات التعليمية والخدمات الأخرى؛ كما أن الفقر يؤدي إلى الجوع وسوء التغذية، وسوء الحالة الصحية، والتمييز الاجتماعي والاستبعاد.

٥٠ - وأضاف قائلا إن البلدان الكاريبية تشهد إصلاحات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق منذ التسعينيات. وأضاف أن اقتصادات تلك البلدان تعتمد ليس فقط على الهياكل الاقتصادية الموروثة، الآخذة في التغيُّر، بل أيضا على ضعف المنطقة الفرعية أمام الكوارث الطبيعية.

٥١ - وأردف قائلا إن فئات الفقراء في المنطقة الفرعية تشمل المسنِّين والأطفال، والمعوَّقين، وصغار المزارعين، والعمال غير المهرة، والسكان الأصليين، وفي بعض الحالات الأسر التي تعولها نساء، وكذلك شبه العاطلين والعاطلين. وأشار إلى أنه من الممكن تحسين حالة أولئك الأشخاص من خلال توفير الوظائف وإتاحة فرص التدريب. وذكر أنه ينبغي أن يحظى الفقراء باهتمام عاجل وألاّ يُحرَموا، على الأقل، من فرص التعليم أو من الفرص التي تتيحها البيئة الاقتصادية.

٥٢ - واستمر في حديثه قائلا إنه ينبغي ألاّ تعتمد الاستراتيجيات الموضوعة لحل مشكلات البطالة على سياسة الاقتصاد الكلي وحدها، بل ينبغي الإقرار أيضا بالحاجة إلى دمج سياسات لسوق اليد العاملة في إطار الاقتصاد الكلي لتعزيزه إيجابيا. وذكر أن الجماعة الكاريبية تقوم، آخذة في الاعتبار إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، بوضع خطط وسياسات لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، وزيادة الإنتاجية، وتشجيع المشاريع التجارية الصغيرة، وتطوير العقود والشراكات الاجتماعية، وزيادة المساواة في توزيع الفوائد، وتعزيز المؤسسات العاملة في مجال تحليل وإدارة السياسات، والسعي من أجل إقامة شراكات في الاقتصاد العالمي وتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي. واختتم حديثه قائلا إن بلدان الجماعة الكاريبية مستعدة لأن تكون جزءا من تلك العملية ولأن تفي بالتزاماتها.

٥٣ - **السيد أدهيكاري** (نيبال): قال إنه على الرغم من تحقق بعض التقدُّم في اتجاه تقليل الفقر فإن المكاسب التي تحققت لم توزَّع بالتساوي. وأضاف أن المساعدة الإنمائية الشاملة قد انخفضت بدرجة كبيرة. وذكر أنه في حين يبذل بعض الشركاء في التنمية جهودا للوصول بالمساعدة الإنمائية الرسمية إلى المستويات المستهدفة فإن شركاء آخرين قد خفَّضوا مستوى المعونة التي يقدمونها. وأضاف أنه يتعيَّن أن تستخدِم بلدان نامية أخرى كثيرة مواردها لخدمة الديون، كما أن الثروة قد أصبحت أكثر تركُّزا في عددٍ قليل من البلدان المتقدمة النمو.

٥٤ - واستطرد قائلا إن العولمة قد حققت فوائد هائلة وفرصا كثيرة للبلدان التي هي غنية أصلا، في حين فقدت البلدان الفقيرة ما لديها من شبكات أمان دون أن تحصل على بديل، بينما فقد الناس وظائفهم وفقدت مهاراتهم أهميتها في الاقتصاد الجديد. وأضاف أن البلدان النامية لا تزال تواجه عقبات بالنسبة للحصول على التكنولوجيا

والوصول إلى أسواق البلدان الغنية. وذكر أن العولمة تشجِّع تدفُّق السلع والخدمات من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة، ولكنها لا تشجِّع كثيرا تدفُّقها في الاتجاه العكسي.

٥٥ - وتابع حديثه قائلا إن التفكك المالي الذي حدث في شرق آسيا أظهر بوضوح أن العولمة في حد ذاتها ليست علاجا سحريا وأنها قد تكون مصدرا لانعدام الاستقرار الاقتصادي العالمي. وأضاف أن الهيكل الأساسي المالي الدولي الذي أنشئ في أعقاب الحرب العالمية الثانية لم يعد ملائما، وأن البلدان النامية تُستَخدَم كحقل تجارب لنظريات التنمية التي لم تُختَبَر والتي تضعها مؤسسات "بريتون وودز". وأضاف أن التدخل الزائد، الذي يشمل فرض شروط لها صلة بالحكم ونماذج التنمية والخصخصة وما إلى ذلك، كانت مضاره أكثر من فوائده في كثير من الأحيان.

٥٦ - واستمر في حديثه قائلا إن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال قد أدَّت إلى اتساع الفجوة الموجودة بين الأغنياء والفقراء داخل البلدان وفيما بينها، وهو ما أدى إلى زيادة المخاطر التي تواجه عالما تسيطر عليه النزاعات.

٥٧ - وواصل حديثه قائلا إنه يؤيد التوصيات التي قدمها الأمين العام والتي تتعلق بالقضاء على الفقر، وأشار إلى العلامات الإرشادية الواردة في إعلان الألفية. وأضاف أنه ينبغي أن تُحقِّق الجهات الشريكة في التنمية هدفي المساعدة الإنمائية الرسمية المتمثلين في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للبلدان النامية وتخصيص نسبة ٠,١٥ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا. وذكر أنه ينبغي أن تتاح للبلدان النامية فرص أكبر وأسهل للوصول إلى أسواق البلدان الغنية وتكنولوجيتها، وأن تُقدَّم إليها المساعدة لتعزيز قدراتها المؤسسية وتعبئة مواردها المحلية وبناء هياكلها الأساسية الإنمائية. وأشار إلى أن زيادة الاستثمار المباشر الأجنبي سيساعد في تهيئة البلدان النامية للاستغناء عن المساعدة الإنمائية الرسمية.

٥٨ - وأردف قائلا إنه ينبغي أن تتاح لأقل البلدان نموا وللبلدان غير الساحلية النامية فرصة الوصول إلى أسواق البلدان الغنية دون تحديد حصص أو فرض رسوم. وأضاف أنه ينبغي أن تقدِّم البلدان النامية التي هي في وضع أفضل مزيدا من المساعدة في شكل تعاون بين بلدان الجنوب.

٥٩ - وقال إنه يجب إحياء اتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي وذلك من أجل تعزيز الأنشطة التي تفيد شعوب المنطقة وتوسيع نطاق تلك الأنشطة.

٦٠ - وأضاف أن وفده يتطلع إلى الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية والمؤتمر المعني بأقل البلدان نموا المخطط عقدهما في العام المقبل، كما يتطلع إلى الاجتماع الوزاري المعني بالبلدان غير الساحلية الذي سيعقد في عام ٢٠٠٣. وأشار في نهاية حديثه إلى أنه ينبغي أن تعطي تلك الأحداث أولوية للقضاء على الفقر.

٦١ - **السيد مواكاواغو** (جمهورية تترانيا المتحدة): قال إنه في حين أن التخلُّف هو السبب الأساسي للفقر في الكثير من البلدان النامية وخاصة أقل البلدان نموا فإن ارتفاع مستويات الديون الخارجية وانخفاض تدفقات الموارد وتدهور الشروط التجارية بالنسبة للسلع الأساسية كانت سببا في إدامته. وأضاف أن العولمة وتحرير الاقتصاد العالمي قد أدَّيا، في بعض الحالات، إلى تفاقم الوضع بتهميش البلدان النامية. وذكر أنه في ظل هذه الظروف سيكون تحقيق هدف تقليل عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ أمرا صعبا.

٦٢ - وأشار إلى أن القضاء على الفقر قضاءً شاملا يتطلب تعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك، في جملة أمور،

لضمان تحقيق الأمن الغذائي وتحسين الهيكل الأساسي وإنتاج سلع وخدمات من أجل التجارة الإقليمية والعالمية.

٦٣ - وأضاف قائلا إن الأمر سيحتاج إلى أن تقوم الأمم المتحدة، من خلال وكالاتها ذات الصلة ومجتمع الجهات المانحة، بتقديم المزيد من المساعدة التقنية وتوفير الموارد اللازمة للتنمية والاستثمار.

٦٤ - وذكر أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد انخفضت بانتظام على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية. وأضاف أن القضاء على الفقر سيتطلب إدخال تغييرات كبيرة على تدفقات الموارد. وأعرب عن تقديره وفده للدانمارك والسويد ولكسمبورغ والنرويج وهولندا لتحقيقها هدف المساعدة الإنمائية الرسمية، بل وتجاوزه.

٦٥ - وقال إن وفده يرحِّب بالمبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولكنه يشعر بأنه ينبغي عمل المزيد لتسهيل الشروط الموضوعة لتخفيف عبء الديون بمزيد من السرعة. وأضاف أن اتخاذ تدابير لإلغاء الديون سيكون من بين الحلول الشاملة والدائمة.

٦٦ - واستطرد قائلا إن البلدان الفقيرة تسعى إلى تحسين إنتاج السلع والخدمات؛ كما ينبغي أن تبذل البلدان المتقدمة النمو جهودا موازية لتحسين الشروط التجارية وكفالة وصول تلك المنتجات إلى الأسواق. وأشار إلى أنه ينبغي أن يستفيد المستثمرون، وتستفيد الحكومات، من المناخ المواتي للاستثمار الذي أوجدته أفريقيا على مدى السنوات العشر الماضية.

٦٧ - وقال إن تترانيا تعمل منذ حصولها على الاستقلال في عام ١٩٦١ من أجل تنفيذ التدابير المختلفة المتعلقة بتقليل الفقر. واختتم حديثه قائلا إن الاستراتيجية الوطنية للقضاء على الفقر، التي اعتُمِدَت في عام ١٩٩٨، مصمَّمة بحيث يتحقق في عام ٢٠١٠ هدف تقليل عدد التنزانيين الذين يعيشون في فقر إلى النصف، ويتم بحلول عام ٢٠٢٥ القضاء على الفقر تماما.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٤٥.